قراءة في قانون الاستثمار 22/ 18: الأنظمة التحفيزية وتأثيرها على جذب الاستثمار الاجنبي

A reading of the Investment Law 18/22: incentive systems and their impact on attracting foreign investment

فاطمة خليفي[1*]، عثماني علي[2]

[1] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية –المركز الجامعي آفلو(الجزائر)، البريد الإلكتروني f-khelifi@cu-aflou.edu.dz

[2] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية –المركز الجامعي آفلو(الجزائر)، البريد الإلكتروني Otmani.ali1@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/25 تاريخ القبول: 2023/07/15 تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

تعتبر الحوافز الضريبية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تملكها الدولة، والتي تمنحها من أجل تشجيع الاستثمار وتوجيهه بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وهذا ما سعى إليه المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الجديد 18/22 الذي يهدف من خلاله إلى خلق مناخ قانوني ومالي يُحقق الأمن والأمان للمستثمرين، مما يُشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل الخبرات الحديثة.

وتهدف هذه الدراسة إلى شرح وتوضيح أهم الحوافز والامتيازات الجبائية التي جاء بها القانون 18/22 ومدى كفايتها في النهوض بالقاطرة الاستثمارية في الجزائر، وتتناول الدراسة الموضوع من خلال تقسيمه إلى محورين؛ المحور الأول نخصصه للاطار المفاهيمي للحوافز الضريبية و الاستثمار الأجنبي، في حين المحور الثاني نجعله تحت عنوان الأنظمة التحفيزية التي جاء بها القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، لنخلص في الأخير إلى خاتمة نضمنها جملة من النتائج والمقترحات.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي، حوافز الاستثمار، القرار الاستثماري، المناخ الاستثماري.

Abstract:

Tax incentives are considered one of the most important tools of fiscal policy owned by the State, granted to encourage and direct investment in line with the economic and financial policies of the state. This is what the Algerian legislature has sought through the new Investment Law 22/18, which aims to create a legal and financial environment that ensures security and safety for investors, thereby encouraging the influx of foreign capital and the transfer of modern expertise.

* المؤلف المرسل

This study aims to explain and clarify the key tax incentives and privileges provided by Law 22/18, and assess their effectiveness in promoting investment momentum in Algeria. The study approaches the topic by dividing it into two main axes. The first axis focuses on the conceptual framework of tax incentives and foreign investment, while the second axis addresses the incentive systems stipulated in Law 22/18 related to investment. Finally, the study concludes with a set of results and recommendations.
Keywords: *Foreign investment; Investment incentives; Investment decision; Investment climate.*

1 مقدمة:

منذ أن اتجهت الدول النامية نحو تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، أحست بضرورة ملحة للحصول على رؤوس الأموال لتمويل المشاريع التي تتطلبها الخطط التنموية التي سطرتها ضمن سياستها التنموية الوطنية، وهو ما اضطرها إلى اللجوء لرؤوس الأموال الأجنبية لتوفير ما تحتاجه لتحقيق هذه التنمية والنهوض باقتصادها ككل؛ وحتى تتمكن من تحقيق ذلك كان لابد من توفير مناخ ملائم لتشجيع وجذب هذه الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها ومواجهة مشكلاتها الاقتصادية المتعددة.

تعتبر الحوافز الضريبية إحدى أهم أدوات السياسة المالية التي تملكها الدولة، والتي تمنحها من أجل تشجيع الاستثمار والتأثير عليه وتوجيهه بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وهذا ما سعى إليه المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الجديد 18/22 الذي يهدف من خلاله إلى خلق مناخ قانوني ومالي يُحقق الأمن والأمان للمستثمرين، مما يُشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل الخبرات الحديثة التي تساهم في زيادة مستوى الانتاجية في القدرة التنافسية للصناعات القائمة.

ولا شك أن البحث في موضوع بهذه الأهمية له العديد من الأهداف والمرامي، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1 شرح وتوضيح أهم الحوافز والامتيازات الضريبية التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد 18/22.

2 مدى كفاية هذه الحوافز للنهوض بالقاطرة الاستثمارية في الجزائر.

وانطلاقا مما سبق ذكره ولدراسة الموضوع أكثر، نحاول من خلال هذه المقالة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى فعالية الأنظمة التحفيزية التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد 18/22؟** وقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من مناهج البحث العلمي، وفق ما تقتضيه جزئيات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

المنهج الوصفي: اعتمدنا عليه في أغلب عناصر موضوع البحث، باعتباره المنهج المناسب للدراسات القانونية.

المنهج التحليلي: اعتمدنا عليه في تحليل وقراءة النصوص القانونية المنظمة لهذه الحوافز.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة قسمنا الموضوع إلى محورين أساسيين؛ المحور الأول خصصناه للحديث عن الاطار المفاهيمي للحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي، أما المحور الثاني فتضمن الأنظمة التحفيزية التي جاء بها القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار. لنخلص في الأخير إلى خاتمة نضمَّنها مجموعة من النتائج والمقترحات.

وقد استعنا في إعداد هذه الورقة البحثية على عدة دراسات سابقة؛ نذكر منها:

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص تحت عنوان: أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر، **لصاحبها: جلال عزيزي**، وتم تقديمها بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، لسنة 2012، وقد تضمنت أهم الحوافز الجبائية التي تضمنها القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، والتي من شأنها العمل على توفير مناخ استثماري ناجح يسعى لجذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

مقال مُقدم من طرف **الأستاذة: الكاهنة إرزيل**، بعنوان: نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022 ضمن المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية (المجلد 17، العدد02 لسنة 2023)، والتي عالجت من خلاله الباحثة أهم الأسس التي جاء بها قانون الاستثمار الجديد 18/22.

2 الاطار المفاهيمي للحوافز الضريبية و الاستثمار الأجنبي:

لجأت العديد من الدول وخاصة منها الدول النامية لاستخدام الحوافز الضريبية كأسلوب لجذب الاستثمارات، لما لها من تأثير فعّال على التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي، لذا نتطرق لمفهوم الحوافز الضريبية "**أولا**" ثم مفهوم الاستثمار الأجنبي "**ثانيا**".

1.2 مفهوم الحوافز الضريبية:

نحاول من خلال هذه الجزئية التطرق إلى تعريف الحوافز الضريبة ثم تحديد أهميتها في العملية الاستثمارية.

1.1.2 تعريف الحوافز الضريبية:

تمثل الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها، وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وترتبط هذه الحوافز الضريبية بعدة أنواع من الضرائب المباشرة كالإعفاء من الضريبة على الأرباح، والضريبة على شركات

الأموال، أو ترتبط بضرائب غير مباشرة كالإعفاءات المؤقتة أو النهائية، كما يمكن أن تكون في شكل إعفاء جزئي من الرسوم. (متولي و أحمد، 2017، صفحة 527)، وتُعرف الحوافز الضريبية على أنها: "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني، وتدفعه إلى اتخاذ قراره الاستثماري في البلد الذي يعطي هذه الحوافز". (عبد المقصود مبروك، 2002، صفحة 113)

إذا فالتحفيزات هي تلك الآليات التي تضعها الدولة المضيفة لاستقطاب المستثمر من أجل الاستثمار فيها (فرج الله و حمادي، 2019، صفحة 76)، ويمكن اعتبارها مجموعة من الاجراءات والترتيبات ذات القيمة الاقتصادية القابلة للتقويم، والتي تمنحها الدولة للمستثمرين سواء الوطنين أو الأجانب، وذلك بغية تحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار أو توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، أو إلى تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها. (ونوغي، 2019، صفحة 107)

ومن خلال تتبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أنّ جميعها يتمحور حول مدى اعتبارها نظاما يُصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على وجه يؤدي لزيادة نمو الانتاجية القومية، وزيادة الدخل القومي نتيجة لإنشاء مشاريع جديدة والتوسع في مشاريع قائمة. (الصوري، 2019، صفحة 387)

2.1.2 أهمية الحوافز الضريبة:

إنّ للحوافز مكانة هامة في تحسين مناخ الاستثمار، وهذا بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه في تحسين المناخ الاستثماري داخل الدولة المضيفة، وذلك بتشجيع المستثمرين على إحداث مشاريع استثمارية خاصة في المجالات التي ترغب الدولة في تنميتها اقتصاديا أو اجتماعيا، وتتضح أهمية المزايا الضريبية المقدمة للمستثمرين من خلال:

1.2.1.2الحوافز الجبائية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية:

للإعفاءات الضريبية دور فعّال في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لما لها من تأثير على معدلات الادخار وتكوين رأس المال، إذ أنّ العمالة تزيد انتاجيتها عندما تمتزج بتراكم رأسمالي؛ حيث أنه كلما زاد الجزء المخصص من الدخل للادخار والاستثمار زاد مستوى الدخل في المستقبل. (متولي حسن المغربي، 2015، صفحة 98)

2.2.1.2إلغاء الازدواج الضريبي حافز من الحوافز الجبائية:

يُعرف الازدواج الضريبي على أنه مشكلة تعدد فرض الضريبة على المكلف بأدائها خلال نفس الفترة

الزمنية وذلك في دولتين مختلفتين، ففي الازدواج الضريبي يدفع المكلف بالضريبة على نفس الوعاء أكثر من مرة، (ونوغي، 2019، صفحة 111) ونظرا للآثار السلبية التي يحدثها الازدواج الضريبي على الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، تعمل الكثير من الدول على علاج حالات الازدواج الضريبي عن طريق الحوافز الممنوحة بموجب الاتفاقيات بين الدول لتشجيع الاستثمار.

3.2.1.2أثر الحوافز الجبائية على عائدات المشروع الاستثماري :

حيث أن معدل العائد الاستثماري يتوقف على حجم الربح المحقق من المشروع، بمعنى الفائدة التي يمكن أن تعود على المستثمر بعد خصم الضريبة بموجب الاعفاءات الضريبية التي تقدمها الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تعمل على زيادة الدخل المتاح للمستثمرين، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على معدلات الربح وتراكم رأس لمال، مع إمكانية إعادة الاستثمار في مشاريع تنموية مستقبلاً. (مشري، 2012، صفحة 108)

4.2.1.2الأهمية الاجتماعية للحوافز الضريبة:

إن لسياسة التحفيز الجبائي دور كبير في تقليص البطالة والتخفيف من حدتها وذلك بتوفيرها لمناصب شغل جديدة، حيث تعمل الامتيازات الجبائية على توفير موارد مالية تسمح للمستثمرين بإعادة استثمارها في شكل فروع إنتاجية أخرى أو إنشاء مؤسسات صغيرة. كما تعمل التحفيزات الجبائية على توازن الاستثمارات من خلال توجيه بعضها إلى المناطق المراد ترقيتها كمناطق الظل، وبالتالي قيام نوع من العدالة الاجتماعية من خلال التوازن الجهوي، كما أن هذه الاستثمارات خاصة منها الأجنبية يترتب عليها زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنين، خاصة منها تلك التي تستخدم تكنولوجيا متقدمة. (عزيزي، 2012، صفحة 14)

2.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يضطلع الاستثمار الأجنبي بدور كبير على صعيد عملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، لذا سعت معظم الدول جاهدة لاستقطابه وتشجيعه، حيث أن الدول باتت تدرك أن حجم الاستثمار الوافد اليها إنما هو مرتبط بمدى ما توفره هذه الدول من الحوافز والضمانات القانونية التي تكفل فعلا حمايته من المخاطر والمعوقات، ولإبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي نقوم بتحديد تعريفه كعنصر أول ثم نبيّن أهميته كعنصر ثانٍ.

1.2.2 تعريف الاستثمار الأجنبي:

إنّ مصطلح الاستثمار الأجنبي؛ وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيدين القانوني والاقتصادي على حدٍ سواء، بَيْدَ أنه ليس بالمصطلح المتفق عليه في الواقع، إذ يُعد هذا المصطلح عملية مركبة

تجمع بين جملة من عناصر اقتصادية وأخرى قانونية، حيث يعرفه البعض على أنه انتقال لرؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة، كشراء الأوراق المالية، أو أموال منقولة تدريجيا، أو امتلاك عقارات تعطي ريعا، أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة كالإقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصرف أو بيت للإيداع تفاديا للأخطار التي قد تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي. (جاسم، 1967، صفحة 63)

كما يمكن تعريفه على أنه: "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة". (السامرائي، 2006، صفحة 50)

كما يُعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدِرة على التحكم الاداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو(البلد المضيف). (منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (unctad)، 2018) في حين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة هي الدولة المضيفة. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، 2014)

ويُعرف على أنه: توجه جانب من أموال المشروع الأجنبي أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولتها الأصلية. (محمد خضر، 2014، صفحة 09)

2.2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي من جهة، والحصول على التقنيات الحديثة واكتساب المهارات التنظيمية والادارية من جهة ثانية، فضلا على فتح فرص عمل لمواطني الدول المضيفة، كما أنّ له عدة مزايا نوجزها في النقاط التالية: (حمادي الحسن، 2011، صفحة 25)

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوم بترسيخ قواعده في الدول المضيفة إلّا بعد دراسات معمقة تبين الجدوى الاقتصادية والفنية من سلامة المشروع الذي يستثمر فيه؛
- الاستثمار الأجنبي ليس مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي، كما هو حال المعونات والقروض الأجنبية، إنما هو يمثل التمويل في معناه الحقيقي، من خلال اتخاذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج،

كالمعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار وما يصاحبها من خبرات فنية وإدارية وتنظيمية، والتي تعمل على دفع العوائق التي تقف في وجه التنمية.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع حركة التصنيع في البلد المضيف من خلال إنشاء المشاريع الجديدة وبعض المرافق التابعة لها، كما يعمل على توفير المستلزمات والعناصر اللازمة للإنتاج، بالإضافة لإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى اليد العاملة وتدريبهم على استخدام أساليب جديدة ومتطورة.
- للاستثمار الأجنبي الفضل في توظيف الخبرات والمهارات الوطنية، وذلك بما يوفره من فرص وظروف عمل تنافس تلك التي يسعون اليها خارج البلاد. (محمد، 2009/2010، صفحة 13)

3 الأنظمة التحفيزية التي جاء بها القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار:

استحدث القانون 18/22 (القانون 22/18، 2022) جملة من الأنظمة الخاصة لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني؛ وهي ثلاث أنظمة جديدة لم تكن معروفة في القوانين السابقة، وتتمثل في: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية " **نظام القطاعات**"، النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة" **نظام المناطق**"، وأخيرا النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل" **نظام الاستثمارات المهيكلة**" ولكن قبل التطرق اليها نحدد "**أولا** "شروط الحصول عليها ثم نفصل في محتوى هذه الأنظمة التحفيزية "**ثانيا** ".

1.3 الشروط المسبقة للحصول على الأنظمة التحفيزية:

للاستفادة من نظام الحوافز؛ لابد أن تخضع الاستثمارات أولا قبل انجازها للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة، وهذا من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون (وزارة الصناعة، 2022)، ولتحديد هذه الشروط نبيّن ما يلي:

1.1.3 المقصود بتسجيل الاستثمار:

إن تسجيل الاستثمار هو الاجراء الذي يعبر عن طريقه المستثمر عن ارادته في انجاز استثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج سلع و/ أو خدمات (المرسوم التنفيذي 299/22، 2022)، حيث يُلزم القانون رقم 18/22 المستثمر الراغب في الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون 18/22 القيام بتسجيل استثماره القابل للاستفادة من المزايا قبل بداية إنجازه، وذلك لدى الشباك الوحيد للوكالة من خلال المنصة الرقمية للمستثمر، وهو ما نصت عليه المادتين 02 و03 من المرسوم التنفيذي 299/22.

2.1.3 إجراءات تسجيل الاستثمارات:

إن تسجيل الاستثمار يجب أن يتم وفق النقاط التالية:

- يجب على المستثمر من أجل الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 18/22 القيام بتسجيل استثماره القابل للاستفادة من المزايا قبل بداية إنجازه لدى الشباك الوحيد للوكالة من خلال المنصة الرقمية للمستثمر، وذلك بتقديم طلب مُعد وفقا للنموذج المحدد في الملحق الأول من المرسوم رقم:299/22، مصحوبا بقائمة السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز استثماره وفقا للنموذج المحدد في الملحق الثاني من المرسوم السالف الذكر.
- يجب أن يتم تسجيل الاستثمار من طرف المستثمر نفسه، أو من طرف ممثله، على أساس وكالة تُعد وفقا للنموذج المحدد في الملحق الثالث من المرسوم السالف الذكر.
- يتجسد تسجيل الاستثمار بتسليم شهادة على الفور، مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا، والتي ترخص للمستثمر الاستفادة من الامتيازات التي له الحق في المطالبة بها لدى الادارات والهيئات المعنية. (وزارة الصناعة، 2022)
- يتم تسجيل الاستثمارات الكبرى والاستثمارات الأجنبية لدى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية.

2.3 أنواع الأنظمة التحفيزية التي جاء بها القانون 18/22:

لقد أقرّ القانون 18/22 ثلاث أنظمة جديدة لم تكن معروفة في القوانين السابقة المتعلقة بالاستثمار، ويتعلق الأمر بالنظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية " نظام القطاعات"، النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة" نظام المناطق" والنظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل" نظام الاستثمارات المهيكلة"، وهذا ما نبرزه في العناصر الموالية:

1.2.3 النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية "نظام القطاعات":

إنّ نظام القطاعات هو مصطلح جديد جاء به القانون 18/22،حيث بموجب هذا النظام وسّع المشرع من القطاعات التي تعتبر ذات أولوية للاستثمار إلى ستة قطاعات، خلافا لما تضمنه القانون 09/16، والذي ركز فيه المشرع على ثلاثة قطاعات فقط.

ويقصد بنظام القطاعات؛ المجالات التي تحظى بأولوية من قبل الدولة، والتي يجب التركيز عليها من أجل القيام بالمشاريع الاستثمارية دون غيرها من المجالات الأخرى، وهذا بحكم أهميتها القصوى سواءً من

الناحية الاقتصادية أو المالية، كونها تدخل في التنمية الاقتصادية للدولة بمنظورها الشامل (إرزيل، 2023، صفحة 55) وهذا النظام يقوم على:

1.1.2.3 الاستثمارات التي تستفيد من هذا النظام:

ركّز المشرع الجزائري في هذا النوع من الأنظمة التحفيزية على المجالات الكبرى التي تُدِرُّ أرباحا ضخمة للدولة، وتكون قابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات كل الاستثمارات المنجزة في المجالات التالية: المناجم والمحاجر، الفلاحة وتربية المائيات، الصيد البحري، الصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية؛ الخدمات والسياحة، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة؛ اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم التنفيذي رقم 300/22 قد حدد قائمة الأنشطة غير القابلة للاستفادة من المزايا المحددة بعنوان نظام القطاعات (المرسوم التنفيذي 300/22، 2022).

2.1.2.3 محتوى الأنظمة التحفيزية في نظام القطاعات:

بعد أن يُسجّل المستثمر مشروعه الاستثماري لدى الوكالة الجزائرية للاستثمار، فإنه يمكنه الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار هذا النوع من الأنظمة، والتي تندرج تحت عنوان مرحلة الانجاز" **أولا"** وبعنوان مرحة الاستغلال "**ثانيا"**، وذلك حسبما تضمنته المادة 27 من القانون 18/22، حيث أن الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات تستفيد من مزايا مختلفة حسب المرحلة التي تنتمي إليها:

بعنوان مرحلة الإنجاز: يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات، ابتداءً من تاريخ الاقتناء.

بعنوان مرحلة الاستغلال: يستفيد المستثمر حسب الفقرة الثانية من المادة 27 من القانون 18/22 في هذه المرحلة من:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة؛
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

كما تستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام من **تراكم المزايا** في حالة:

- ممارسة نشاط مختلط أو عدة أنشطة، لا تستفيد من المزايا المحددة في هذا القانون إلا تلك القابلة للاستفادة من المزايا.
- المستثمر المستفيد من المزايا يمسك محاسبة تسمح بتحديد أرقام الأعمال والنتائج ذات الصلة بالنشاطات القابلة للاستفادة من المزايا.
- لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة أنشئت بموجب التشريع المعمول به، مع المزايا المنصوص عليها بموجب هذا القانون إلى الجمع بين المزايا المعنية، ويستفيد الاستثمار من التحفيز الفضل. (وزارة الصناعة، 2022)

2.2.3 النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة "نظام المناطق":

يُقصد بنظام المناطق هي تلك الحوافز المخصصة للمواقع التابعة للهضاب العليا والجنوب بصفة عامة والجنوب الكبير بصفة خاصة، وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة، وكذا المناطق التي تملك امكانيات وموارد طبيعية قابلة للتثمين. (بوفاتح، 2023، صفحة 295)

ويُقصد كذلك بهذا النظام منح أولوية للاستثمارات بكل أشكالها في مناطق خاصة ومحددة في القطر الجزائري، وذلك لاعتبارات تتعلق بالفجوة الكبيرة القائمة بين المناطق الجغرافية في الجزائر من ناحية التنمية الوطنية – اجتماعية كانت أو اقتصادية–.

ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 301/22 قائمة المواقع التي توليها الدولة أهمية في مجال الاستثمار (المرسوم 22/301، 2022)، كما يمكن تحيين قائمة هذه المواقع عند الحاجة بناءً على اقتراح من الوزراء المعنيين، وهذا ما نصّت عليه المادة 03 من المرسوم السالف الذكر.

والملاحظ على المرسوم التنفيذي 301/22أنه قدّم وبدقة المناطق التي تحتاج فعلا إلى تنمية، بل يمكن القول بأنه شمل تقريبا كل مناطق الدولة الجزائرية دون استثناء سواء في الشمال أو الوسط أو الشرق أو الغرب، الأمر الذي يوحي بوجود إحصائيات معمقة حول تلك المناطق التي تعرف بمناطق الظل، وهذا لتمكينها منا لاستفادة من برامج الانعاش الاقتصادي. (إرزيل، 2023، صفحة 60)

وتستفيد الاستثمارات في هذه المناطق بمزايا تتضمنها مرحلتين:

بعنوان مرحلة الإنجاز: وهي تتضمن نفس المزايا في كل الأنظمة والتي شملتها الفقرة الأولى من المادة 27 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار.

بعنوان مرحلة الاستغلال: لقد نصت المادة 29 من القانون 18/22 على أن مدة الاستفادة من هذه المزايا تتراوح من خمس سنوات إلى عشر سنوات ابتداء من الشروع في مرحلة الاستغلال، وتتضمن هذه المزايا:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3.2.3 النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل "نظام الاستثمارات المهيكلة":

يُقصد **بنظام الاستثمارات المهيكلة** هي: تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم، وتكون دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة "اقتصادية واجتماعية، وإقليمية"، (وزارة الصناعة، 2022) كما تساهم خصوصا فيما يلي: إحلال الواردات، تنويع الصادرات، الاندماج ضمن سليلة القيم العالمية والجهوية، اقتناء التكنولوجيا وحسن الأداء. (المرسوم التنفيذي 22/302، 2022)

والاستثمارات المستفيدة من نظام الاستثمارات المهيكلة هي تلك التي تستوفِ الشروط والمعايير التالية:

- أن يكون مستوى مناصب العمل المباشرة يساوي أو يفوق خمسمائة 500 منصب عمل؛
- أن يكون مبلغ الاستثمار يساوي أو يفوق عشرة 10 ملايير دينار جزائري؛

كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات في هذه المناطق تستفيد بمزايا عديدة تختلف باختلاف المرحلة:

بعنوان مرحلة الإنجاز في نظام الاستثمارات المهيكلة: وهي نفس المزايا الواردة في كل الأنظمة التي جاء بها المشرع الجزائري في المادة 27 من القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار، حيث أكدّ المشرع في الفقرة الأولى من المادة 31 من القانون 18/22 أنه يمكن تحويل مزايا مرحلة الانجاز المنصوص عليها ضمن هذه المادة إلى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد والمكلفة بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

بعنوان مرحلة الاستغلال: وتستفيد الاستثمارات المهيكلة من المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال وهذا بداية من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من خمس05 سنوات إلى عشر10 سنوات من:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركة؛
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ووفقا لما تضمنته المادة الثانية من المرسوم 22/302 فإن الاستفادة من المزايا بعنوان مرحلة الاستغلال تكون بطلب من المستثمر من أجل إعداد محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال، والذي تعده الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. كما أن الاستثمارات المهيكلة يمكن أن تستفيد من مرافقة الدولة وذلك عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، حيث يودع المستثمر لدى الوكالة طلب مساهمة الدولة في التكفل بأشغال المنشآت الأساسية، على أساس عرض وصفي تقديري مفصل فيما يخص الأشغال المقرر إنجازها (المرسوم التنفيذي 22/302، 2022).

كما تحدد مساهمة الدولة في اتفاقية تتم بين المستثمر والوكالة الجزائرية للاستثمار المتصرفة باسم الدولة بشرط أن توافق الحكومة على الاتفاقية التي تنشأ (بوفاتج، 2023، صفحة 296). كذلك فإن معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال تكون معدة بشكل محضر، وهو الاجراء الذي يسمح بالإشهاد على أنّ المستثمر الحامل لمشروع مسجل لدى الوكالة قد وفّى بالتزاماته، لاسيما فيما يتعلق باقتناء السلع و/أو الخدمات بغرض الدخول الفعلي في الاستغلال وممارسة نشاطه، وفقا لشهادة التسجيل.

والمقصود بالدخول في مرحلة الاستغلال هو إنتاج السلع و/أو الخدمات الموجهة للبيع بعنوان الاستثمار، والذي أدى إلى الاقتناء الجزئي أو الكلي لوسائل الانتاج الواردة في قائمة السلع والخدمات المقدمة للوكالة عند التسجيل والضرورية لممارسة النشاط موضوع الاستثمار المسجل، غير الاستثمارات المتعلقة بالنشطة المقننة لا يمكن تسليم محضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال إلا بعد الحصول على الموافقة من الادارات المعنية. (المرسوم التنفيذي 22/302، 2022)

4 الخاتمة:

بعدما تقدم ذكره في طيات هذه الدراسة؛ نخلص إلى أنّ الدولة الجزائرية سعت من خلال القانون رقم 18/22 إلى استحداث أنظمة تحفيزية جديدة، والتي تعد ذات أهمية قصوى لتحسين مناخ الاستثمار لتجذب المزيد من المشاريع الاستثمارية خاصة منها الأجنبية، وذلك بهدف انعاش القطاع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية واستحداث مناصب شغل وكذا القضاء على الفجوة العميقة القائمة بين بعض المناطق في الدولة الجزائرية.

بيْد أن الحكم بنجاح هذه الأنظمة التحفيزية التي تضمنها هذا القانون أو فشلها هو مسألة نسبية في الوقت الحالي نظرا لحداثة صدوره وتطبيقه في الواقع، هذا بالرغم مما يحمله من مسائل جيدة حققت نتائج مقبولة في البلدان التي تبنت نفس الأفكار. ويمكن عرض أهم **النتائج** و**المقترحات** التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

النتائج

- تعتبر الحوافز الضريبية إحدى أهم الأدوات السياسية المالية التي تملكها الدولة والتي تمنحها من أجل تشجيع الاستثمار والتأثير عليه وتوجيهه بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية للدولة.
- تعمل الحوافز الضريبية على إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني، وتدفعه إلى اتخاذ قراره الاستثماري في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.
- تضمن القانون 18/22جملة من الأنظمة التحفيزية الخاصة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني بثلاث أنظمة جديدة هي: النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية " **نظام القطاعات**" والنظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة" **نظام المناطق**" وأخيرا النظام التحفيزي الموجه للاستثمارات ذات الطابع المهيكل" **نظام الاستثمارات المهيكلة**".
- الاستثمارات المهيكلة هي تلك الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون دافعة للنشاط الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة، اقتصادية واجتماعية، وإقليمية .
- الاستثمارات المهيكلة يمكن أن تستفيد من مرافقة الدولة وذلك عن طريق التكفل جزئيا أو كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية لتجسيدها، حيث يودع المستثمر لدى الوكالة طلب مساهمة الدولة في التكفل بأشغال المنشآت الأساسية، على أساس عرض وصفي تقديري مفصل فيما يخص الأشغال المتعلقة باستثماره.

المقترحات:

- يجب أن تحسن الدولة من تدفق الانترنت من أجل تسهيل ولوج المستثمر أجنبي كان أو وطني لتسجيل استثماره ومتابعته على المنصة الرقمية.
- التفعيل الحقيقي لكل ما تم النص عليه في هذا القانون لكي لا يبقى مجرد حبر على ورق وهذا من أجل تحسين فعلي لمناخ الاستثمار وما ينجم عنه من دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

- تعديل وتحيين القوانين التي لها علاقة بقانون الاستثمار على غرار قانون الملكية الفكرية، الجمارك، قانون النقد والقرض.
- ضرورة إضافة مناطق أخرى تغاضى عليها المشرع ولم يذكرها ضمن مناطق الظل التي تحتاج إلى ترقية خاصة من طرف الدولة وتشجيع الاستثمار فيها.

5 المراجع:

- القانون 09/16. (03 غشت, 2016). المتعلق بترقية الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرة بتاريخ: 03 غشت 2016.
- القانون 18/22. (24 يوليو, 2022). المتعلق بترقية الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ: 28 يوليو 2022.
- المرسوم التنفيذي 299/22. (08 سبتمبر, 2022). لمحدد لكيفيات تسجيل الاستثارات أو التنازل عن الاستثمارات أو تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الإتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي 300/22. (08 سبتمبر, 2022). المحدد لقائم النشاطات والسلع والخدمات غير القابلة للاستفادة من المزايا وكذا الحدود الدنيا من التمويل للاستفادة من ضمان التحويل. الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي 301/22. (08 سبتمبر, 2022). المحدد لقائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2022.
- المرسوم التنفيذي 302/22. (08 سبتمبر, 2022). المحدد لمعايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة وكيبيات الاستفادة من مزايا الاستغلال وشبكات التقييم. الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة بتاريخ: 18 سبتمبر 2022.
- ابراهيم متولي حسن المغربي. (2015). *دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي*. الاسكندرية، مصر: دار الفكر العربي.
- أحلام فرج الله، و موراد حمادي. (2019). حوافز الاستثمار في الجزائر وفقا لقانون 16/09 وأهم عوائق تطبيقه. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01*.
- السيد علي أحمد الصوري. (2019). تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي بالهند وماليزيا. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10، العدد 01*.
- الكاهنة إرزيل. (2023). نظرة جديدة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية2023، المجلد17، العدد 02*.
- باسم جاسم حمادي الحسن. (2011). الاستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد العراقي. لبنام: جزء من رسالة ماجستير في الادارة المالية، الجامعة الاسلامية.

- جلال عزيزي. (2012). أثر الحوافز الجبائية على تشجيع الاستثمار المباشر في الجزائر. الجزائر: مذكرة ماجستير في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل.
- دريد محمود السامرائي. (2006). *الاستثمار الأجنبي "المعوقات والضمانات القانونية"*، (ط1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سارة محمد. (2009/2010). الاستثمار الأجنبي في الجزائر – دراسة حالة أوراسكوم. الجزائر: مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة.
- صليحة مبروك، و صابر شراد . (ديسمبر, 2019). تكنولوجيا المعلومات. *مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02 العدد 02*.
- عصام الدين محمد متولي، و صلاح الدين أحمد. (2017). أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي ي مصر والدول العربية. *مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21، العدد 02*.
- عمار محمد خضر. (2014). ضمانات الاستثمار الأجنبي في العراق. لبنان: مذكرة ماستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، الجامعة الاسلامية.
- محمد بلقاسم بوفاتح. (مارس, 2023). الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون 22/18. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 01*.
- محمد علي رضا جاسم. (1967). *القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي*، (ط2). بغداد، العراق: (د،ن).
- مشري محمد الحبيب. (2012/2011). السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر: مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.UNCTAD (2018). *الكتاب الإحصائى السنوى لسنة 2018، تاريخ الاسترداد:07* جويلية, 2022 من https://unctad.org/system/files/official-document/tdstat43_FS09_en.pdf
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2014). *ستعراض مناخ الأعمال فى مصر سياسات الاستثمار وشراكات بين القطاعين العام والخاص ، تاريخ الاسترداد:07* جويلية, 2022 من. https://cutt.ly/DHDiRGQ
- نبيل ونوغي. (2019). نظام المزايا والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في القانون الجزائري. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 03*.
- نزيه عبد المقصود مبروك. (2002). *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*، (ط 1). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (2022). *الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني*. تاريخ الاسترداد 03 أفريل, 2022، من https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/